دور التعليم العالي في التنمية
كليات "المجتمع" بالجامعات السودانية
أنموذجا

الدكتور مبارك مجذوب
الدكتور الرشيد إسماعيل طاهر

نشر في كتاب
إشكالية التنمية ووسائل النهوض.. رؤية في الإصلاح
نخبة من الكتاب والباحثين
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إشراف مركز البحوث والدراسات سابقا
(إدارة البحوث والدراسات حاليا)

الطبعة الأولى
رجب 1429هـ - تموز (يوليو) 2008م

أعيد نشره إلكترونيا في رمضان 1439هـ/ 2018م

دور التعليم العالي في التنمية
كليات «المجتمع» بالجامعات السودانية أنموذجاً

الأستاذ الدكتور مبارك مُحَمَّد علي مجذوب (*)

الدكتور الرشيد إسماعيل طاهر

أصبحت المرأة تحظى باهتمام كبير على المستوى الدولي باعتبارها المكون الأساس لأي مجتمع؛ وقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً مختلفة وفق مناهج فلسفية متعددة، الأمر الذي يستوجب الالتفات بجدية صوب المرأة والعمل على تزويدها بالمعارف الأساسية لتحقيق ذاتها، وفق مرجعيتها الشرعية وتقاليدها الاجتماعية السليمة، ورفع قدرتها على المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعها.

التخصص في العلوم المتعددة وشعب المعرفة المتنوعة هو السبيل لإعادة تنمية المجتمع والنهوض بالأمة؛ ولما كانت عملية التنمية هي رؤية نخبة متخصصة وإنجاز أمة بكل شرائحها وكل مواقعها كان لا بد من التجسير بين التخصصات المطلوبة في الدراسات العليا وشرائح المجتمع؛ ومن هنا نشأت الحاجة لكليات المجتمع، في محاولة لمعالجة انفصال النخبة عن الأمة، وتحقيق التوازن الاجتماعي، وتوسيع دائرة مجتمع المعرفة، للانخراط بخطة التنمية الشاملة، لتصبح المعرفة سبيل التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية.

مقدمة:

لعله من الشائع والمتعارف عليه أن التعليم العالي يهتم بالشريحة العمرية (16-24 سنة)، ليخرج طلاباً مقتدرين ومؤهلين يدفعوا بعجلة التنمية في شتى المجالات ومختلف التخصصات.. غير أن المجتمع لا يقتصر حقيقة على هذه الشريحة وحدها، فهنالك الشيب والشباب والنساء، الذين لم ينخرطوا ولم تتح لهم الفرصة في التعليم النظامي،

(*) وزير الدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.. (السودان).

فضلاً عن أن التنمية تحتاج إلى قاعدة واسعة من المجتمع، تدفع به إلى الأمام، بمشاركة فاعلة لا تقعده عن مكتسباته وإنجازاته، وإذا فقدت هذه القاعدة، التي تنال قدراً مناسباً من التعليم، فذلك مما يقعد بالتنمية، وتصير هذه القاعدة أداة هدم وتدمير وليس وسيلة بناء وتعمير.

ومن هنا نبعت فكرة إنشاء «كليات المجتمع» لتكون سهماً متقدماً في الدفع نحو تحقيق التنمية المنشودة.. ومن هنا تأتي مشروعية الحديث عن: لماذا «كليات المجتمع»؟

فلسفة «كليات المجتمع»:

«تعتبر «كليات المجتمع» إحدى أذرع الجامعة تجاه المجتمع، حيث ترتكز الجامعات على أذرع ثلاث هي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومن هنا جاءت فلسفة «كليات المجتمع» على إرث ديني وإنساني يُعْلِي من قيمة الفرد وكرامته، وتؤمن بأن التعليم عملية مستمرة تزيد من قدراته وفاعليته واستقلاله، وترفع من قيمته في المجتمع.. وكما تؤمن بأن «كليات المجتمع» تعتبر جزءاً من المجتمع الذي توجد فيه، تسعى إلى تلبية احتياجاته وتحقيق كل مصالحه».

أهداف «كليات المجتمع»:

يمكن رصد المجالات التالية باعتبارها تمثل أهدافاً عامة أساسية لكليات المجتمع:

– في المجال الاقتصادي (التنموي):

تمكين المجتمع من توفير احتياجاته الأساس، وذلك من خلال تنمية ورفع قدرات أفراده الإنتاجية.

– في المجال الثقافي الاجتماعي (الدعوى):

التـأثير إيجـاباً في القـيم الثقافيـة والاجتماعيـة السـائدة، وذلـك مـن خـلال النقـد الموضوعي للعقلية التي تتحكم في فكر وسلوك أفراد المجتمع، ومحاكمتها للأصول العقدية والقيمية للمجتمع.

– في المجال السياسي:

زيادة مستوى الـوعي السياسـي بقضـايا الـوطن والمشـاركة السياسـية في اختيـار قياداتـه، والتأثير إيجاباً في سياساته الكلية بما يخدم المصلحة العامة.

عليه، تعتبر«كليات المجتمع» عبارة عن «مشروع استراتيجي، يهدف إلى تحقيق أهداف عامة، اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية».

إذن، يمكن إبراز هذه الأهداف في النقاط المنطقية التالية:

- تنمية المجتمع:

«كليات المجتمع» أنشئت من أجل المساهمة في تنمية المجتمع؛ كاستجابة طبيعية لافتقار المجتمع إلى المعارف والقدرات الأساسية لتوفير احتياجاته الضرورية.

- تنمية الفرد:

ولما كانت تنمية المجتمع تقتضي تنمية الفرد المكوِّن لهذا المجتمع أولاً؛ فإن «كليات المجتمع» تهدف إلى تنمية الفرد ابتداءً (أي تمليكه للمعارف والمهارات الأساسية والسعي باستمرار إلى تطويرها).

- تنمية علاقة الفرد بالمجتمع والبيئة:

تركز «كليات المجتمع» على تنمية وتطوير (علاقة الفرد بالمجتمع) من جانب (وعلاقته بالبيئة الطبيعية) من حوله من جانب آخر.

- تنمية البعد الديني:

ولما كانت هذه الكليات قد أنشئت داخل مجتمع مشبع بالقيم، كان من الأهمية بمكان أن تعطى أولوية واهتماماً أكبر للبعد الديني والروحي في تنمية الفرد.

- مناهج وبرامج «كليات المجتمع»:

ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى أن برامج «كليات المجتمع» الأولية قد ركزت على المجتمعات الريفية أو شبه الريفية، مستصحبة معها أن فكرة الكليات لا تشترط ابتداءً أي مؤهلات علمية ولا عمراً محدداً في القبول لها، إذ تستوعب الأمي كما المتعلم، مع التركيز على تنمية المهارات.

أولاً: المنهج الدراسي الحالي (فترته من سبعة إلى تسعة أشهر):

يحتوي المنهج الدراسي الحالي على خمس مواد تغطي خمسة مجالات أساسية توفر المعرفة (النظرية والعملية) الضرورية للفرد (أعدت خصيصاً للمرأة)، في مجالات: (الدراسات الإسلامية، الصحة، الغذاء والتغذية، البيئة، الثقافة الجمالية). ويمكن إعطاء وصف تبسيطي لمحتوى كل مادة على الوجه التالي:

1- الدراسات الإسلامية:

وتضم تعريفاً بخصائص الإسلام وفقه الأسرة والتربية والعبادات وعلوم القرآن (حفظاً وتجويداً وتلاوة) والسيرة والحديث.

2- الصحة العامة:

وتشمل الرعاية الصحية الأولية والتمريض في حدود الأسرة، مع التركيز على الرضاعة الطبيعية والتغذية المتكاملة وأمراض سوء التغذية، التحصين، الإسهالات،

الصحة الإنجابية والنفسية، صحة المسنين، الوقاية من الأمراض المستوطنة.

3- الغذاء والتغذية:

يهتم الجانب النظري بالتربية الغذائية والغذاء ومكوناته وغذاء الأطفال والكبار حتى سن الشيخوخة، أما العملي فيهتم بصناعة الحلويات والمخبوزات والعجائن واللحوم والألبان ومشتقاتها والعصائر المركزة والمربات والصلصات.

4- الدراسات البيئية:

وتهتم بقضايا الموارد الطبيعية، ومكونات النبات وأهميته، المشاتل، التشجير الشعبي، صحة البيئة.

5- الجماليات:

تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: قسم الفنون الجميلة، وقسم الأعمال اليدوية (عمل الإبرة والكروشيه والسكسك والسنارات والقرع)، وقسم التفصيل والخياطة.

ثانياً: النشاط الثقافي والاجتماعي المصاحب (نشاط مستمر):

وهو نشاط يتم تنظيمه من قبل إدارة الكليات بالتعاون مع خريجيها وأهالي المنطقة التي تؤسس فيها هذه الكليات، ويغطي كثيراً من المناشط الثقافية والاجتماعية والدعوية، من خلاوى وفصول محو أمية وحلقات القرآن...إلخ.

المجال الجغرافي لأنشطة «كليات المجتمع»:

تنتشر «كليات المجتمع» في حوالي ثلاثة عشر جامعة ولائية، على امتداد السودان، وفي مساحات تغطي (حالياً) كل كلية منها -تقريباً- ولاية بأكملها، بأنواعها المتعددة، التي قد تبلغ العشرين فرعاً في الولاية الواحدة، وهي مزودة بخطة يراد

لها أن تستهدف قطاعات وشرائح المجتمع كله، وأن تخاطب احتياجات الفرد والمجتمعات المحلية الأساسية كلها.

- مشاركة المجتمع:

المشاركة تمثل قيمة في حد ذاتها تستهدفها «كليات المجتمع»، ويعتبر المجتمع المحلي المعين هدفاً أساساً لها.. ورغم ذلك، فإنه بدون مشاركة حقيقية من المجتمع المحلي لا تستطيع «كليات المجتمع» أن تحقق أهدافها بنجاح.

فالمجتمع المحلي هو الذي يقوم ببناء مقر للكلية، ربما يكون مدرسة قديمة تصان أو منزلاً كبيراً يتبرع به مواطن، أو بناءً جديداً ومعه خريطة تعدها الجامعة أو وحدة الكليات.

- المرأة وكليات المجتمع:

يقول بروفسير طه جابر العلواني في تصديره لكتاب «المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية»: «تمثل قضية المرأة سؤالاً كبيراً يطرحه النموذج المعرفي الغربي على الأمم كافة، وعلى الأنساق الثقافية الموجودة في العالم اليوم وفي مقدمتها النسق المعرفي الإسلامي، في محاولة من النموذج الغربي لإخراج الأنساق الثقافية الأخرى، ودفعها للإحساس بالدونية تجاهه، والاستعداد للتنازل عن خصوصياتها.. وتعليمات النموذج الغربي الذي نراه اليوم يضيق ذرعاً بسائر الأنساق الأخرى، التي تساعد على احتفاظ الأمم بخصوصيات لا يستطيع نموذجه العلماني التفكيكي تذويبها أو القضاء عليها».

إن المتأمل في المفردات والمعاني، التي صاغها العلواني -أعلاه- يمكنه أن يلحظ

عمق الأزمة وعظم التحدي الذي يواجه مجتمعنا، في الوقت الذي تشير فيه الدلائل كلها إلى غياب الرؤية الثاقبة والمشروع العملي، الذي يمكن أن يسهم حقيقة في مواجهة الواقع المزري للمرأة في المجتمع.

فالإحصاءات الرسمية تؤكد أن نسبة الأمية، المرتفعة في السودان، تشكل المرأة 70% منها (تقريباً)، بل وأن الأسرة الأكثر فقراً في السودان وجد أن نسبة عضويتها من المرأة أعلى من تلك التي يمثل الذكور فيها النسبة الأعلى، أضف إلى ذلك المستوى التعليمي وفرص التعليم المتاحة للجنسين، فقد وجد أيضاً أن المرأة أقل حظاً فيهما، وذلك بالرغم من الارتفاع الملحوظ في حظ المرأة فيهما في السنوات الأخيرة (منذ بداية التسعينيات تقريباً).

إذاً يمكن أن نخلص إلى أن هناك سببين يعود إليهما الدفع بقضية المرأة إلى واجهة الاهتمام، هما:

الأول: سبب داخلي (أو محلي):

وهو أن المرأة في المجتمع السوداني، على المستوى الاقتصادي الكلي، أقل مشاركة في عملية الإنتاج القومي، وأقل مهارات وقدرات عموماً عن الرجل، وذلك على الرغم من أنها أكثر استعداداً وتحملاً وصبراً على العمل من الرجل.. يُضاف إلى ذلك أن أعداد النساء في تزايد مطرد، وبالتالي فإن دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع الأكبر في تعاظم مطرد.

الثاني: سبب خارجي (أو دولي):

وهو أن المرأة على المستوى الدولي أصبحت تحظى باهتمام كبير جداً، بحيث صار الاهتمام بالمرأة، باعتبارها المكون الأساس لأي مجتمع، يُهدّد

باختراق كثير من عقائد وقيم وثقافات الشعوب، وقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً مختلفة تم تأسيسها وفق منهج فلسفي علماني يمكنه من مخاطبة قضايا المرأة في كافة المجالات الإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي تستوجب العمل على تزويد وتمكين المرأة من المعارف الأساسية، التي يمكن أن تكون معينة لها في تحقيق ذاتها ومن صم قدرتها على المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعها والمدافعة عن قضاياها.

لقد أسهمت القراءات المشار إليها، وبأبعادها الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية، إلى ضرورة النظر في وضع المرأة السودانية ومحاولة بذل الجهد الفكري والعلمي اللازم لتمكينها من التعرف على قدراتها، والعمل على تنميتها، ومن ثم الدفاع عن قضاياها وخوض معركتها فيها بنفسها، لا أن تظل دوماً في حالة اعتماد مستمر على الرجل ليخوض عنها معاركها داخلياً وخارجياً... فكانت فكرة «كليات المجتمع» هي مصدر الإلهام لأصحاب القرار بأنها المؤسسة الأنسب للقيام بهذا الدور وفي هذا الوقت بالذات.

وبناء على ذلك، فقد رأى القائمون على فكرة «كليات المجتمع» أن يعهدوا إلى هذه الكليات بتبني الأهداف الاستراتيجية المرحلية التالية:

- تخفيف حدة الفقر، وزيادة دخل الأسرة، وبناء قدراتها.

- رفع مقدرة المرأة، بإكسابها المهارات اللازمة، وتوسيع قاعدة المشاركة عن طريق إدخال الصناعات الصغيرة في الريف.

- تحسين أوضاع المرأة اجتماعياً، وذلك بتنمية قدراتها على الاعتماد على الذات والشعور بالمسؤولية.

- رفع الكفاءة الإنتاجية للمرأة، وذلك عن طريق تنمية قدراتها العلمية وتزويدها بمناهج تدريبية تفي بحاجاتها.

- رفع وعي المجتمع من خلال تعليم المرأة وزيادة مساهمتها في العمل الاجتماعي.

إحصاءات وأرقام من وحي تجربة «كليات المجتمع»:

رغم أن تجربة «كليات المجتمع» لم تكمل عامها الثالث بعد، إلا أن واقع الكليات يشير إلى إنجازات كمية وكيفية قد تحققت بصورة أذهلت القائمين على أمرها أنفسهم قبل المراقبين لها من عامة الناس. ويمكن قراءة كثير من الدلالات من خلال الإحصاءات والأرقام المشار إليها أدناه:

إحصاءات عامة عن المرأة في السودان[1]:

1- نسبة وأعداد النساء وفقاً للسن:

البيان	العدد	النسبة
يوم - 14 سنة	8.488.982	% 43.2
15 - 64 سنة	10.930.218	% 54.5

(1) يمكن الحصول على مزيد من هذه الإحصاءات من الموقع التالي على شبكة الإنترنت:
http:education.yahoo.com.reference/factbook/su/popula.html

65 - .. سنة	436.710	% 2.3
جملة العدد	19.855.910	% 100

2- نسبة التعليم وسط المرأة:

هذه النسبة فقط من سن 15- فما فوق، وهي كالآتي:

أ- 50.5 % يمكنهن القراءة والكتابة.

ب- 49.5 % أميات.

- تحليل أولي للإحصاءات أعلاه:

الملاحظ أن نسبة أعداد الإناث إلى الذكور في السودان تمثل النصف تماماً، إذ أن العدد الكلي للسكان يساوي 40.187.486 (يوليو 2005م)، وبالتالي هذه الأرقام تؤكد أهمية استهداف المرأة وجعلها عنصراً منتجاً في المجتمع. وأيضاً يتضح من نسبة انتشار التعليم وسط المرأة أن نصف عددها لا يعرف القراءة والكتابة (أميات)، وهو رقم يعتبر ضخماً جداً مقارنة بالعدد الكلي للسكان، ويمثل حوالي ربع النسبة الكلية تماماً.

إذاً، فإن إضافة مثل هذه النسبة لتدخل كعامل إيجابي في تحريك التنمية يساعد دون شك في الإسراع برفع معدلاتها بدرجة عالية جداً. وهذا هو جوهر الدور الذي تساهم به «كليات المجتمع» في جعل المرأة قادرة على امتلاك أدوات المعرفة واكتساب المهارات اللازمة للدخول في سوق الإنتاج.

ويتضح أيضاً أن أعداد (النساء) في سن ما بين 15-64 تعتبر أكبر نسبة لهن وربما يصلح أن يطلق عليها الأكثر توقعاً للإسهام في الإنتاج، إذ تتضمن داخلها مرحلة الشباب والقدرة الطبيعية على العمل. وبالنظر في النسبة المذكورة نفسها يمكن ملاحظة

أن ما نسبته 50 % منهن لا يعرفن القراءة والكتابة (أميات). إذن، فإن النجاح في استقطاب المرأة فوق سن الـ 15 سنة يعتبر إنجازاً حقيقياً لكليات المجتمع، تسهم به في ترقية مستويات المعيشة للأسر الفقيرة على الأقل، إن لم يكن الأسر كلها.

- استيعاب «كليات المجتمع» للمرأة:

عند النظر في إسهامات «كليات المجتمع» في مجال استيعاب المرأة ضمن منهجها التأهيلي، يمكن أن نتبين بشكل واضح جداً الإضافة التي مثلتها هذه الكليات في مجال تنمية المرأة.. وإليكم الأرقام والإحصاءات التي تشير إلى ذلك:

إحصاءات عامة حول استيعاب المرأة في «كليات المجتمع» بالجامعات السودانية:

م	الجامعة/الكلية	عدد الفروع	عدد الدارسات (الآن)	عدد الخريجات
1	**سنار**	3	200	461
2	**الجزيرة**	12	600	885
3	**المهدي**	7	355	-
4	**وادي النيل**	10	386	127
5	**كسلا**	6	192	268
6	**شندى**	3	300	120
7	**الفاشر**	4	250	210
8	**النيل الأزرق**	6	365	150
9	**بخت الرضا**	8	422	50
10	**الدلنج**	4	150	50
11	**نيالا**	3	60	-

ومن المناسب هنا الإشارة إلى استبيان وزع في ولاية نهر النيل، في بعض فروع «كلية المجتمع» جامعة وادي النيل، تناول مسائل ذات أهمية علية تتعلق بـ: فكرة الكليات، ومنهجها، ونظام الدراسة فيها، ...إلخ، فجاءت نتائجها تؤكد الأهمية التي اكتسبتها هذه الكليات وسط المجتمعات المحلية. وإليكم تفاصيل بعض نتائج هذا الاستبيان حسب الأشكال التوضيحية الخمس التالية:

الشكل (1)

تقييم الدارسات لفكرة وأهداف المركز

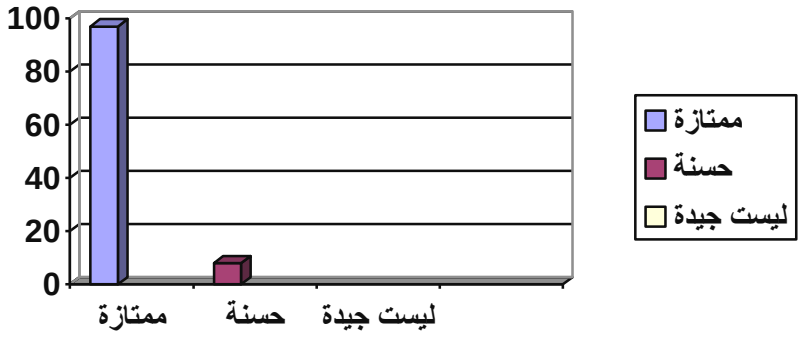

الشكل (2)

الغرض من الحضور للدراسة

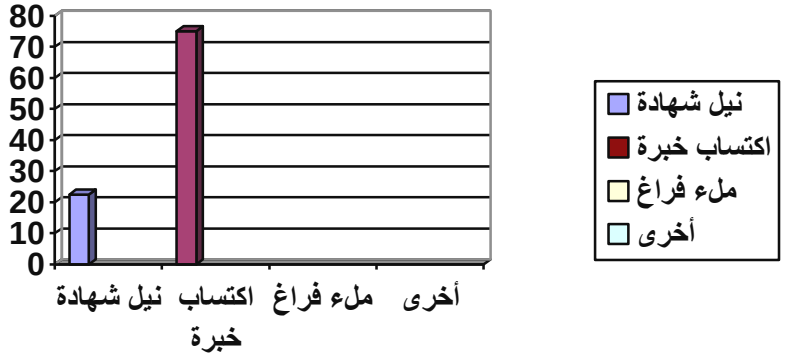

الشكل (3)

رأي الدارسات حول مواعيد الدراسة

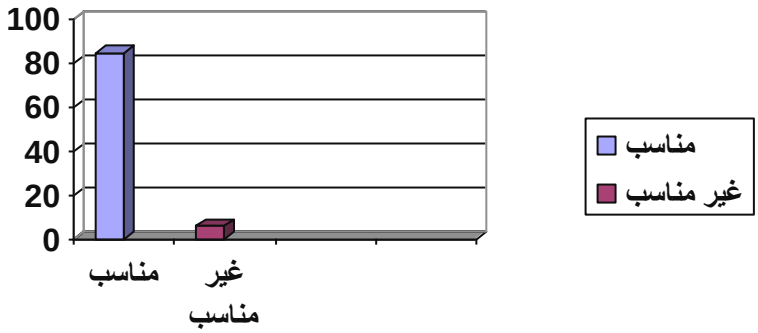

الشكل (4)

مدى استفادة الدارسات من المقررات المطروحة

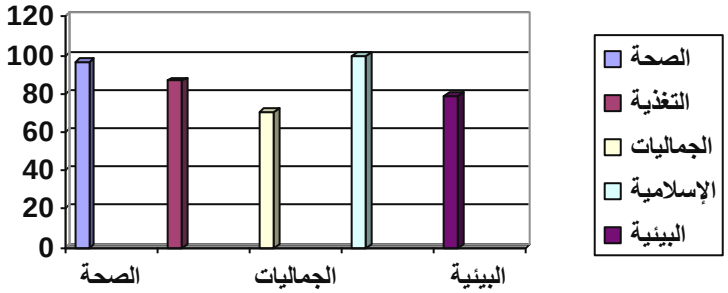

الشكل (5)

أثر الدراسة على برنامج الدارسات اليومي بالمنزل

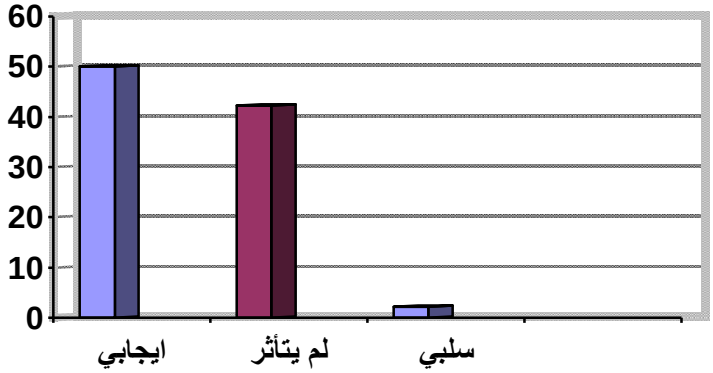

وقد أكدت نتائج الاستبيان الأهمية الكبرى، التي حظيت بها هذه الكليات وسط شرائح النساء المختلفة. وقد أجمعت غالبية الدارسات في هذه الكليات على الفائدة التي جنينها من الالتحاق بها، لا سيما من حيث المعارف والمهارات والخبرات الجديدة، التي اكتسبنها في مجالات الصحة والتغذية والجماليات. أضف إلى ذلك تأكيد الدارسات أنفسهن على مرونة نظام الدراسة وفعاليته دون أن يؤثر ذلك في برامجهم المنزلية اليومية.

والجدير بالذكر أن أعمار الدارسات بكليات المجتمع تراوحت ما بين 15 إلى 77 سنة، مما يؤكد مدى القبول الذي لاقته هذه الكليات نتيجة استجابتها الفاعلة لغالبية تطلعات المرأة السودانية رغم اختلاف البيئات التي أنشئت فيها هذه الكليات.

ومن الظواهر اللافتة في تجربة «كليات المجتمع»، التي أبرزها الاستبيان بوضوح هي: أن هناك نسبة مقدرة جداً من الدارسات قد التحقن بالكلية رغبة منهن في الحصول على شهادة علمية عليا (دبلوم–بكالريوس) وهذا يؤكد رغبة المرأة السودانية في التعلم.

– كليات المجتمع ومنظمات المجتمع المدني:

لقد مثلت «كليات المجتمع» الذراع المعرفي المفقود لكثير من منظمات

المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة -خاصة- إذ قامت بتقديم البعد المعرفي والمهاري المطلوب لقطاع المرأة المستهدف، مما مكن الكثير منهن من المساهمة الفاعلة في تحسين أوضاعهن وأوضاع عائلاتهن الاقتصادية بصفة خاصة والاجتماعية بشكل عام.

وهناك نماذج كثيرة وفريدة يصعب حصرها في هذه المساحة ولكن يمكن الاستئناس بالإشارة إلى نموذج واحد في ذلك، وهي تجربة اتحاد المرأة السودانية مع «كليات المجتمع» في كثير من الولايات، حيث تم استحداث أشكال مبتكرة للتعاون في الجمع ما بين إمكانات وسعة انتشار الاتحاد من جانب وبين المنهج العلمي والقدرات الفنية والعملية لكوادر «كليات المجتمع» لتصب في صالح إيجابيات وإسهامات تجربة «كليات المجتمع» في تنمية المرأة.

ويمكن ملاحظة ما يأتي:

- تميز منهج الكليات بمخاطبة الحاجات الأساسية والحقيقية للمرأة والأسرة، مما صادف استحساناً لدى غالبية الدارسات.

- المرونة التي تمتع بها نظام الدراسة بالكليات شجع المرأة على الالتحاق بالدراسة والانتظام فيها.

- أثبتت التجربة أن الأمية للمرأة ليست عائقاً يصعب التغلب عليه، وأن الجوانب المهارية واكتسابها ليست حكراً على المتعلمات منهن فقط.

– أثبتت التجربة كذلك بأن المرأة السودانية لها رغبة حقيقية في المعرفة واكتساب المهارات، ويستوي في ذلك صغار السن وكبار السن منهن، وليس كما يحاول الكثيرون أن يظهروها بمظهر من لا رغبة له أصلاً في تحسين أوضاعه أو حتى مساعدة نفسه.

– أثبتت التجربة أيضاً أن المعرفة والمهارة التي اكتسبتها المرأة من الدراسة بالكليات خلقت فيها شغفاً شديداً للاستزادة والتطلع للمساهمة في تحسين أوضاع أسرتها وتنمية مجتمعها المحلي على الأقل. وقد أسهمت هذه الكليات في زيادة دخل الأسرة من خلال إنتاج الدارسات لبعض المنتجات الغذائية والحلويات والعصائر وبعض الصناعات اليدوية وغيرها وبيعها والاستفادة من عائداتها.

– لفتت تجربة الكليات إلى أن أعداد الرصيد التربوي من النساء كبير جداً، وأظهرت الرغبة الملحة لديهن لإكمال تعليمهن.

- تحديات تجربة «كليات المجتمع» في تنمية المرأة:

من أهم التحديات التي تواجه تجربة «كليات المجتمع» في تنمية المرأة، ما يأتي:

- تحقيق الانتشار الواسع، الذي يمكِّن الكليات من الوصول لكل المستهدفات في أماكنهن.

- إعداد مناهج أخرى تكون أكثر تخصصاً، أو في مجالات جديدة تلبي الاحتياجات الحقيقية للمرأة والمجتمعات المحلية معاً.

- توفير مشروعات إنتاجية تعمل على استيعاب خريجات الكليات، وذلك من خلال تحريك مؤسسات الدولة العاملة في هذا المجال أو تلك المهتمة بقضايا وأوضاع المرأة.

- الارتقاء بمقدرة الكليات على استيعاب الرصيد التربوي من المجتمع عامة والمرأة بصفة خاصة في برامج أكاديمية تساعد الدارسين على الحصول على شهادات علمية معترف بها (دبلوم وسيط أو بكالوريوس) إضافة إلى اهتمامها الآن باكتساب المهارات التي تجعلها أداة فاعلة في التنمية.